الحزب الوطني الديمقراطي

فكر جديد

أوراق السياسات

# المـــرأة

الأمانة العامة

المؤتمر السنوى

سبتمبر ٢٠٠٣

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة فى إطار صياغة سياسات عامة تتعلق بالقضايا التى طرحت فى المؤتمر العام الثامن للحزب (سبتمبر ٢٠٠٢) من خلال أوراق النقاش الست فى مجالات التعليم، والصحة، والتوجه الاقتصادى، والشباب، والمرأة، ومصر والعالم، والتى تمت مناقشتها وإقرارها فى المؤتمر.

ولقد قامت أمانة السياسات بتشكيل ست لجان متخصصة عكفت على دراسة هذه القضايا بشكل تفصيلى ومعمق من خلال مجموعات عمل داخل اللجان اختصت كل منها بدراسة أحد القضايا التى تقع فى نطاق اهتمامها. كما قام المجلس الاعلى للسياسات، التابع لأمانة السياسات، بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات فى اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع لجان الحزب بالمحافظات.

وقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق إنعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة إلى الحوار الموسع مع الحكومة فى الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ. ويرى الحزب أن طرح هذه السياسات التفصيلية فى المؤتمر السنوى الاول للحزب هو تجسيد للشعار الذى رفعه الحزب فى مؤتمره العام الثامن حول "الدعوة للمشاركة". كما يعد تعبيراً واضحاً عن دور الحزب الوطنى الديمقراطى بالتعاون مع الحكومة فى رسم السياسات العامة التى من شأنها تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين.

# المرأة

## المحتويات


مقدمة

دعم المشاركة السياسية للمرأة ١

نحو مساندة جهود محو الأمية وتعليم الفتيات ٤

تحسين المستوى الصحي للمرأة المصرية ١١

نحو تدعيم مشاركة المرأة في سوق العمل وقطاع المشروعات الصغيرة ١٥

# مقدمة

تعكس ورقة سياستنا في مجال المرأة رؤية الحزب الوطني الديمقراطي، وإيمانه بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تحدث في مجتمعنا دون مشاركة فعالة من المرأة، باعتبارها عنصراً فاعلاً وشريكاً أساسياً في عملية التنمية. كما تعكس هذه الأوراق أيضاً ما سبق أن أكدت عليه السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيس المجلس القومي للمرأة بأن " الاهتمام بقطاع المرأة ليس تحيزاً لها، وليس لأنها مواطنة لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات فحسب، ولكن لأن الأبحاث والدراسات أثبتت أنها أكثر الشرائح حرماناً من التعليم، والصحة، والخدمة الثقافية، والتدريب المهني، وفرص العمل، والمشاركة العامة، وذلك على الرغم من أنها مطالبة بالعمل، والعمل الشاق أحياناً، وعلى الرغم كذلك من أن خمس الأسر المصرية تعولها نساء حرم أغلبهن من حقوق المواطنة".

ولذلك تركز توجهات الحزب في هذه الأوراق على السياسات التي تمكن المرأة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً من القيام بدورها المنشود، كما تؤدي لتوسيع فرص الاختيار أمامها.

ورغبة في تحقيق هذا التوجه، فقد تم اعداد عدد من الاوراق تتناول مجالات التمكين المختلفة. فعلى المستوى السياسي قدمت ورقة عن دعم المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وفي إطار التمكين الاجتماعي تم تناول سياسات محو الأمية، وتعليم الفتيات، وسياسات تحسين المستوى الصحي للمرأة المصرية، كما ناقشت اللجنة آليات مكافحة التمييز ضد المرأة. أما على مستوى التمكين الاقتصادي فقد تم تناول سياسات دعم مشاركة المرأة في سوق العمل، وقطاع المشروعات الصغيرة بصفة خاصة.

فبالنسبة للمستوى السياسي، يؤمن الحزب بأن تقدم المجتمع مرهون بإتساع دائرة المشاركة في الحياة العامة لكل المواطنين دون تفرقة بين الرجال والنساء، وأن تحقيق المواطنة الكاملة لا يتم دون مشاركة النساء في وضع السياسات، وصياغة التشريعات، واتخاذ القرارات. وانطلاقاً من ذلك يقترح الحزب دعم المشاركة السياسية للمرأة، عن طريق الجمع بين نوعين من التدابير: يستهدف أولهما المرأة كمرشحة وناخبة، ويبحث الثاني عن أفضل النظم الانتخابية الداعمة لمشاركة المرأة وزيادة التمثيل النسائي في المجالس النيابية. ويمكن أن تساعد هذه التدابير على دعم المشاركة السياسية للمرأة، حيث لا يزال تقدم مشاركة المرأة في المجال السياسي أكثر ضعفاً وأقل تأثيراً من المجالات الاجتماعية.

أما على المستوى الاجتماعي، وإيماناً من الحزب بأن التعليم هو الركيزة الأساسية لتفعيل دور المرأة في التنمية، فقد أكد على ضرورة تخفيض معدل الأمية بين النساء، والسيطرة على تسرب الفتيات من التعليم. ولدعم جهود محو الأمية وتعليم الفتيات - والتي انعكست في الانخفاض المستمر في معدلات الأمية - يقترح الحزب حزمة من السياسات تشتمل على محورين أساسيين: يعمل أولهما على سد منابع الأمية من خلال الآليات المختلفة لذلك، من قبيل إعطاء الأولوية لتنفيذ قانون إلزامية التعليم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التسرب، ومواجهة عمالة الأطفال، وتدعيم الجهود الخاصة بتعليم الفتيات. ومن ناحية ثانية هناك ضرورة للتعامل مع الأميات من خلال إلزام مختلف الهيئات بمحو أمية عامليها، ومواجهة ضعف الحافز للالتحاق بفصول محو الأمية، والعمل على تحسين خدمة محو الأمية.

وتسمح هذه السياسات بمواجهة التحديات المختلفة التي تواجه جهود محو الأمية وتعليم الفتيات، كضعف الإطار المؤسسي، وضعف نظم المعلومات.

وفيما يتعلق بالمستوى الصحي للمرأة المصرية، يؤمن الحزب أن درجة مساهمة المرأة في التنمية

تتأثر بحالتها الصحية. كما أن المرأة التي تتمتع بصحة جيدة تكون أقدر على اتخاذ قرارات تتعلق بحياتها الصحية بصفة عامة، وحياتها وحقوقها الإنجابية بصفة خاصة.

وسعياً لتحقيق هذا التوجه، يقترح الحزب تفعيل دور الإعلام فى زيادة الوعي الصحى للمرأة والأسرة كما يؤكد على ضرورة تدعيم دور الوحدات الصحية فى توعية المرأة بقواعد الصحة الوقائية، مع الاهتمام بتطوير برامج تنظيم الأسرة، و زيادة مشاركة الطبيبات والممرضات فى القوافل الطبية للمحافظات، بما يكفل استفادة النساء من الخدمات الصحية. وستساعد هذه السياسات على زيادة فعالية برامج تنظيم الأسرة، وخفض معدلات الإصابة ببعض الأمراض كالأنيميا، وخفض معدل وفيات الأمهات.

وتأكيداً لمبدأ المساواة فى التشريعات والإجراءات المتبعة، فقد تبنى الحزب الدعوة إلى إزالة مختلف أشكال التمييز ضد المرأة. وقد ترجم هذا التوجه إلى واقع ملموس بتعيين أول قاضية مصرية. وقامت الحكومة باعداد قانون محكمة الأسرة. ويواصل الحزب طريقه فى مكافحة التمييز ضد المرأة من خلال تأكيده على حق المرأة في إعطاء جنسيتها لأبنائها. ويقترح الحزب فى هذا الإطار سرعة الانتهاء من إصدار قانون محكمة الأسرة، مع اتخاذ كافة السبل لمواجهة تحديات التنفيذ. ويطالب بالتوسع فى المناصب القضائية التي تتولاها المرأة. وأخيراً فإنه يؤكد على أهمية العمل لضمان المساواة بين الأب والأم فى منح الجنسية المصرية للأبناء. وهو الأمر الذي سيسمح بالتغلب على العديد من المشكلات التي تواجه أبناء السيدات المصريات المتزوجات من أجانب، كارتفاع تكلفة بعض الخدمات مثل التعليم، والإقامة.

أما بالنسبة للمستوى الاقتصادي، يرى الحزب أن هناك حاجة ملحة لزيادة مشاركة المرأة فى سوق العمل، خاصة فى مجال المشروعات الصغيرة، بوصفها مجالاً خصباً للمرأة المصرية، وتحقق التوازن بين واجباتها الأسرية والإنتاجية.

وتحقيقاً لذلك، يقترح الحزب دعم مشاركة المرأة في سوق العمل عن طريق تفعيل دور إدارات المرأة فى الوزارات فى مواجهة الفجوات النوعية، ووضع البرامج الداعمة لتنمية مهارات المرأة، وإدماج النوع الاجتماعي فى سياسات التشغيل والتدريب. ويولى الحزب أهمية خاصة لدعم قدرات المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة، وما يرتبط بذلك من أهمية تحديد الاحتياجات على مستوى المحافظات وإعداد دراسات الجدوى، والمساعدة على التمويل.

وتسمح هذه السياسات بمواجهة المعوقات التى تحد من مشاركة المرأة فى سوق العمل والمشروعات الصغيرة كضعف مصادر التمويل، وتعقد الإجراءات.

وتعرض الأوراق التى بين أيديكم هذه الموضوعات بقدر من التفصيل.

# دعم المشاركة السياسية للمرأة

## الرؤية والأهداف:

يؤكد الخطاب السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى ووثيقة المبادئ الأساسية للحزب على أنّ تقدم المجتمع مرهون باتساع دائرة المشاركة فى الحياة العامة لكل المواطنين، دون تفرقة بين الرجال والنساء، وعلى أنّ تحقيق المواطنة الكاملة لا يتم دون مشاركة النساء فى وضع السياسات وصياغة التشريعات واتخاذ القرارات، بحيث تأتى معبرةً عن مصالح الرجل والمرأة على السواء.

ويولى الحزب الوطنى أهميةً كبرى للمرأة ودورها فى المشاركة السياسية، حيث عكست ورقة الحزب فى مؤتمره الثامن فى سبتمبر ٢٠٠٢ "المرأة والتنمية" رؤية الحزب لمحورية دور المرأة فى التنمية، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها تشكل ٥٠٪ من المكون البشرى المستهدف من عملية التنمية. ومن ثم تبرز أهمية المشاركة السياسية بصورها المتعددة، بدءاً من التعبير عن الرأى بكتابة المقالات والتصويت فى الانتخابات ومروراً بعضوية الجمعيات الأهلية، والنقابات، والأحزاب السياسية، ووصولاً إلى المجالس النيابية فى إتاحة الفرصة للمواطن للتأثير والمشاركة فى عملية صنع السياسات العامة، واختيار القيادات، واتخاذ القرارات.

ولا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية، دون التعرض لمساهمة المرأة فى هذا المجال. فعلى الرغم من الإنجازات والمكاسب الكبيرة التى تحققت للمرأة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية، فمازال التقدم فى المجال السياسى أكثر ضعفاً وأقل تأثيراً من المجالات الاجتماعية، ومازال التمكين السياسى أضعف حلقات تمكين المرأة بشكل عام. وتشير المؤشرات المتعلقة بوضعية المشاركة السياسية للمرأة المصرية إلى ضعف نسب مشاركة المرأة فى الحياة السياسية على الرغم من الجهود المبذولة، سواء على مستوى الدولة ومؤسساتها الدستورية، أو على مستوى المجتمع بمنظماته وهيئاته المتعددة. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، تراجع ترتيب مصر من الترتيب رقم ٦٥ فى عام ٢٠٠٢ إلى الترتيب رقم ٦٨ فى عام ٢٠٠٣، باستخدام مؤشر تمكين النوع الاجتماعى.

وتهدف هذه الورقة إلى تدعيم مشاركة المرأة فى الحياة السياسية. وترى أنّ الوسيلة المناسبة هى الجمع بين نوعين من التدابير: تدابير تعظم من قدرات المرأة السياسية وتمكنها من أداء دورها السياسى. وتدابير تكفل تحقيق فرص متكافئة أمام النساء للوصول إلى مراكز صنع القرار. ومن ثم، فهى تنطلق من أنّ المشاركة السياسية للمرأة وقدرتها على التأثير وإحداث التغيير فى المجتمع مرهونة بحجم ونوعية هذه المشاركة.

## الحزب والمشاركة السياسية للمرأة: الإنجازات والتحديات:

حرص الحزب الوطنى فى نظامه الأساسى على دعم المشاركة السياسية للمرأة داخل الحزب.

وضمان تمثيلها على جميع المستويات الحزبية، بدءاً من الوحدة الحزبية، وحتى الأمانة العامة والمكتب السياسي . وتبنى الحزب أسلوباً للانتخابات الداخلية، يضمن تمثيل النساء في الوحدات الحزبية بالانتخاب المباشر، بالإضافة إلى حرص الحزب في حالات كثيرة على اختيار امرأة ضمن المعينين.

ويحرص الحزب من خلال الأمانات المركزية والنوعية على إعداد الكادر النسائي الحزبي، ودعم القدرات التنظيمية للنساء، والدفع بالعناصر الكفؤة منهن في انتخابات المجالس المحلية لعام ٢٠٠٢ . حيث فازت ٧٥٠ مرشحة من الحزب الوطني من إجمالي ٧٧٤ فائزة، كما يواصل الحزب جهوده في تسجيل النساء في الجداول الانتخابية، واستخراج البطاقات الشخصية والانتخابية لهن . متعاوناً في تحقيق ذلك مع المؤسسات القومية المعنية مثل المجلس القومي للمرأة، وهيئات المجتمع المدني المختلفة.

ويعمل الحزب على ضمان وصول النساء إلى مناصب صنع القرار . وفي هذا السياق جاء قرار تعيين أول امرأة مصرية قاضية في المحكمة الدستورية العليا بالإضافة إلى ثلاث مستشارات، تتويجاً لجهود الحزب وعمله على وصول أعداد متزايدة من النساء إلى مناصب صنع القرار. كما أنه يؤكد أيضاً قدرة الحزب على تجميع مصالح المجتمع والتعبير عنها، والخروج بها من حيز الأماني إلى حيز القرارات والقوانين ؛ حيث أتت جهود الحزب في هذا المجال، لتمثل ترجمة حقيقية لجهود منظمات المجتمع المدني، ومطالبتها بوصول المرأة لمقعد القضاء.

وعلى الرغم من الإنجازات الحزبية في هذا الصدد، فإنه ما تزال هناك العديد من التحديات التي يرجع بعضها إلى موضوع المشاركة السياسية نفسه، والبعض الآخر فرضته تجربة الممارسة الحزبية داخل الحزب الوطني . فإقبال المرأة على المشاركة سوف يتفاعل ويتأثر بالمناخ السياسي السائد، ورؤية القيادة السياسية في ضرورة الالتزام بانتخابات حرة نزيهة . وتأكيدها على ذلك بالقرارات المدعمة للشفافية والعلانية في العملية الانتخابية (منها الإشراف القضائي على الانتخابات ودعوة السيد رئيس الجمهورية إلى ضرورة حدوث نقلة نوعية في المرشحين والمرشحات للمجالس النيابية). كما أنّ حماس المرأة وإقبالها على التصويت والترشيح سوف يؤثر بدوره في قطاعات أخرى في المجتمع ويدفعها إلى المشاركة. فضلاً عن أنه يضفي المزيد من الفاعلية على العملية الانتخابية.

ويمثل دعم المشاركة السياسية للمرأة قضية قومية تقفز فوق الخلافات الحزبية وتتطلب التعاون والتنسيق المستمرين بين الحزب الوطني الديمقراطي والأحزاب الأخرى ومؤسسات الدولة المعنية، ومؤسسات المجتمع المدني . وهذا ليس بالأمر الهين.

وقد أظهرت الممارسات الحزبية أنه على الرغم من وصول عشرة آلاف سيدة إلى المستويات والتشكيلات الحزبية المختلفة . إلا أنّ هذا التمثيل ما زال رمزياً أو شكلياً . خاصة على مستوى الوحدات الحزبية. كما أنّ هناك فجوة بين القيادات الحزبية في المستوى التنظيمي المركزي، والتي تؤكد وتعمل جاهدة على ضمان عدالة تمثيل المرأة ووصولها إلى المناصب القيادية الحزبية، وغيرها من القيادات في المستويات التنظيمية الأقل والتي كثيراً ما تضع العراقيل للحيلولة دون وصول أعداد كافية من النساء لعضوية الحزب. وتعمل على تهميش دورها في العمل الحزبي . ومن ثم تشكل زيادة نسبة عضوية النساء في الحزب وفي مراكز صنع القرار الحزبي تحدياً يعمل الحزب على التصدي له خاصة في ظل نجاح الحزب في جذب عضوية جديدة كانت عازفة من قبل عن المشاركة في العمل الحزبي.

## السياسات المقترحة :

يرى كل من الحزب والحكومة أن تدعيم المشاركة السياسية للمرأة يتطلب العمل على أكثر من مستوى :

على مستوى الإدراك والوعي :

- إدراك المرأة ذاتها بأهمية مشاركتها . لماذا تشارك؟
- وعي المجتمع بأهمية هذه المشاركة وضرورة مساندتها. هل المجتمع على استعداد لتقبل الدور السياسي للمرأة؟
- فاعلية وسائل الإعلام، وأدوات التنشئة السياسية ( الأسرة - المدرسة - الجامعة - الأحزاب - ... الخ ) في نشر الوعي بأهمية

المشاركة السياسية للمرأة . هل يتعامل الإعلام مع مشاركة المرأة السياسية باعتبارها قضية موسمية مرتبطة بالانتخابات فقط أم باعتبارها قضية أساسية لتحقيق التنمية والديمقراطية والمساواة؟

على مستوى الحركة:

- كيف يمكن تنمية المهارات الحزبية للمرأة وتأهيلها للقيام بدورها السياسى ؟
- كيف يمكن التنسيق وبناء التحالفات مع المؤسسات القومية، ومنظمات المجتمع المدنى، بما يضمن الدعم والمساندة؟

على مستوى التشريعات:

- أى النظم الانتخابية أكثر دعماً لمشاركة المرأة السياسية ؟
- ما هى الإجراءات والقوانين التى يمكن أن تحقق فرصاً متكافئة للنساء، وتضمن تمثيلاً عادلاً لقضاياهن؟

وانطلاقاً من المستويات الثلاثة السابقة، فإنه من المقترح الأخذ بنوعين من التدابير:

النوع الأول: برنامج عمل لدعم مشاركة المرأة السياسية . ويستهدف المرأة المصرية كمرشحة وناخبة . ويغطى مستويات الإدراك والوعى، والحركة، ويستهدف:

- توعية الناخبات بإجراءات التسجيل ومواعيدها، وكيفية الاختيار بين المرشحين والمرشحات.
- تسهيل حصول الناخبات على البطاقة الشخصية (الرقم القومي) والانتخابية.
- تفعيل دور الحزب فى دعم المرشحات فى الانتخابات.
- تعهد الكوادر النسائية، بالرعاية، وصقل المهارات، بما يكفل زيادة فرصهن المستقبلية في الانتخابات.
- تدعيم وصول النساء إلى مراكز صنع القرار ضماناً لحماية حقوقهن ومكتسباتهن . وهذا لن يتم إلا بوصول المزيد منهن إلى مقاعد المجالس النيابية والتشريعية، والمجالس المحلية، والنقابات.

النوع الثانى: يتعامل مع مستوى التشريعات ويتمثل فى الدعوة إلى البحث عن أفضل النظم الانتخابية، دعماً لمشاركة المرأة، وضماناً لزيادة التمثيل النسائى فى المجالس النيابية.

# نحو مساندة جهود محو الأمية وتعليم الفتيات

## الرؤية والأهداف:

يؤمن الحزب بأن التعليم هو الركيزة الأساسية لتفعيل دور المرأة في التنمية، وبأن تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لتسهم بفاعلية في الحياة العامة لن يتم على النحو الأمثل إلا في ظل انخفاض معدلات الأمية بين النساء. ويستند الحزب في رؤيته على المبادئ الأساسية للحزب، وعلى ورقة المرأة المقدمة من الحزب في مؤتمره العام الثامن، والتي أكدت على "ضرورة تخفيض معدل الأمية بين النساء والسيطرة على تسرب الفتيات في التعليم". ومن هذا المنطلق تهدف هذه الورقة إلى تقديم حزمة من السياسات التي تتعامل مع مشكلة الأمية بين النساء، وتدعم مبادرة تعليم الفتيات لوقف تسربهن من التعليم.

## تحديات الموقف الراهن:

يشير التقرير المبدئي للجنة التعليم والبحث العلمي والشباب بمجلس الشورى لعام ٢٠٠٣ إلى أن نسبة الأمية في المجتمع المصري عام (٢٠٠٢) بلغت نحو ٣٠,٥٩٪، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً. وتزداد المشكلة وضوحاً بالنسبة للإناث فالمستويات الحالية للأمية بين الإناث تصل إلى أكثر من ضعفها بالنسبة للذكور. ويرجع سبب اتساع الفجوة النوعية إلى أن درجة استفادة الذكور من جهود محو الأمية أكبر من الإناث، مما جعل متوسط أعداد المتحررين من الأمية منهم أعلى كثيراً من الإناث.

تطور نسبة الأمية في مصر ١٩٨٦ - ٢٠٠٢

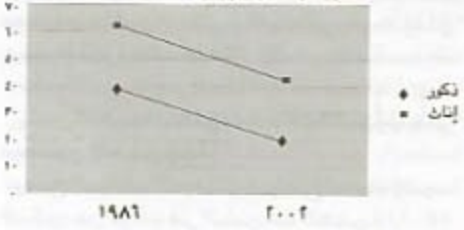


وتظهر الفجوة النوعية كذلك على مستوى الأطفال من ١٠-١٨ سنة، حيث يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ عن التنمية المحلية والمشاركة، إلى أن الاتجاه العام لنسبة الأمية بين الأطفال الإناث في هذه الفئة العمرية بلغ نحو ١٩٪ مقابل ١٠٪ للذكور.

نسبة الأمية بين الأطفال ١٠ - ١٨ سنة في ٢٠٠٣

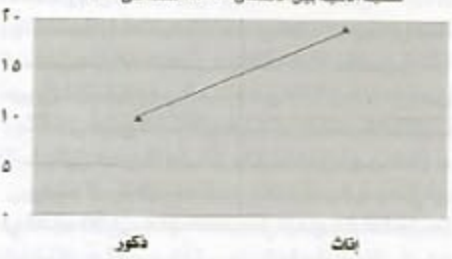


وطبقاً للتقرير المبدئي للجنة التعليم والبحث العلمي والشباب بمجلس الشورى، فإن استمرار انخفاض عدد الأميين بنفس مستويات الانخفاض السائدة لكل من الذكور والإناث، خلال الفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ يتطلب أحد عشر عاماً للقضاء على أمية الذكور، وخمسة وثلاثين عاماً

للقضاء على أمية الإناث في الشريحة العمرية ١٠ سنوات فأكثر. أما بالنسبة للشريحة العمرية ١٤-٣٥، فإن القضاء على الأمية يتطلب ثلاث سنوات بالنسبة للذكور، وأحد عشر عاماً بالنسبة للإناث، وذلك بافتراض غلق كل منابع الأمية.

وبالنظر إلى أهم المؤشرات لتوصيف الوضع الحالي لتعليم الفتيات في مصر، نجدها على النحو التالي:

**١- فيما يتعلق بنسبة القيد بالمستويات التعليمية المختلفة:**

يقل معدل قيد الإناث بصفة عامة عن مثيله للذكور في كل مستويات التعليم خلال المراحل الزمنية من ٨٢/٨١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠، فيما عدا مستوى ما قبل التعليم الابتدائي، حيث تمثل هذه الشريحة أطفال الأسر الميسورة.

**٢- فيما يتعلق بمعدلات التسرب على مستوى الجمهورية:**

توضح البيانات المختلفة ارتفاع نسبة تسرب الذكور عن الإناث في الشريحة العمرية (٦-١٥ سنة) حيث بلغت هذه النسبة في سنة ٢٠٠٠ (٦٪ للذكور، ٤٪ للإناث). كما أن معدل التسرب بين الطلبة أعلى منه بين الطالبات، سواء في مرحلة التعليم الابتدائي أو الإعدادي. بالإضافة إلى أن التحسن في نسب التسرب يعتبر أفضل بين الطالبات عن الطلبة، حيث انخفض معدل تسرب الطالبات بالتعليم الابتدائي بشكل مستمر في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١ (من ٣-٠,٦). وبالنسبة للتعليم الإعدادي، فقد انخفض هذا المعدل في الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٧) (من ٨-٤) ثم عاد للارتفاع في الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠١ (من ٢-٣). في حين كانت المعدلات بالنسبة لطلاب الابتدائي (من ٣-١,٢)، والإعدادي (من ٩-٤).

وهذه البيانات تعكس دلالة مهمة وهي أن الطفلة الأنثى عندما تعطى الفرصة للتعليم تتمسك بها بصورة أكبر من الطفل الذكر، إثباتا لذاتها. كما أن زيادة معدل التسرب بين الذكور قد يعود إلى توافر فرص عمل لهم بدرجة أكبر من الإناث، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن (٥٣,٥٪ من الذكور غير الملتحقين بالمدارس يعملون بأجر مقارنة بـ ١١٪ من الإناث غير الملتحقات بالمدارس).

معدل التسرب ٩٠-٢٠٠١

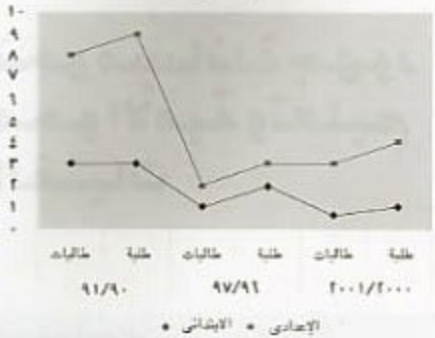


وبصفة عامة فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه سياسات محو الأمية منها:

**١- استمرار عدم سد المنابع:**

• عدم تحقق الاستيعاب الكامل. فعلى الرغم من أن الفترة الحديثة قد شهدت إنجازاً ملحوظاً في نسب الالتحاق، حيث انخفضت نسب الأطفال في فئة العمر من ٨-١٠ سنوات الذين لم يسبق لهم دخول المدرسة من ١١٪ عام ١٩٩٥ (٦٪ للذكور و١٤٪ للإناث) إلى حوالي ٦٪ عام ٢٠٠٠ (٣٪ للذكور، و٩٪ للإناث)، فإن تقديرات عام ٢٠٠٠ تشير إلى أن نسب عدم الالتحاق للفتيات هي ثلاثة أمثال مثيلتها بالنسبة للذكور، كما أنها تتركز في المناطق الريفية، حيث بلغت نسبة الفتيات اللائي لم يلتحقن بالتعليم في الفئة العمرية (٨-١٠ سنوات) ٤٪ في الحضر، و١٢٪ في الريف. كما أنها في ريف الوجه القبلي تصل إلى ١٨٪.

• الارتداد، حيث توجد بعض المؤشرات عن حدوث ردة إلى الأمية بين الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم. فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الأميين بين الفوج العمري ١٠-١٤ عاماً في تعداد ١٩٨٦ من ١,١١٤,٩٢٤ إلى ١,٥٥١,٠٤٦ بعد ١٠ سنوات لاحقة (أي عندما صاروا في الشريحة العمرية ٢٠-٢٤ عاماً في تعداد ١٩٩٦)، الأمر الذي يثير تساؤلات عديدة عن مدى جودة العملية التعليمية، ومدى الاستفادة من السنوات الدراسية الأولى قبل التسرب.

**٢- تضارب البيانات وعدم دقتها وضعف نظم المعلومات:**

تفتقر البيانات والمؤشرات المرتبطة بمحو الأمية إلى الدقة، سواء في عدم مراعاة الإضافات السنوية لأعداد الأميين، أو في تقدير الأميين، أو في عدم الدقة في أرقام المحررين من الأمية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم كفاءة نظم التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

ولمواجهة التحدي الخاص بقصور البيانات والمعلومات، قام المجلس القومي للمرأة بعمل تجربة استطلاعية بمحافظة الفيوم، تضمنت تدعيم جهود فرع الهيئة العامة لمحو الأمية بالفيوم في حصر الأميين بكل الوحدات الإدارية بالاسم، وتصميم قاعدة بيانات أخرى لمقدمي الخدمة وأعداد الفصول في كل وحدة إدارية.

**٣- عدم وجود دور واضح للمحليات والمجتمع المدني:**

أشارت تجربة المجلس القومي للمرأة بالفيوم إلى ضعف الدور الذي تقوم به المحليات والجمعيات الأهلية في المشاركة في جهود محو الأمية، الأمر الذي يتطلب تفعيل العمل التطوعي والعمل على تعبئة المجتمع المدني للمشاركة الجادة في جهود محو الأمية.

**٤- ضعف الإطار المؤسسي:**

على الرغم من أن الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار تتولى منذ إنشائها عام ١٩٩١ مسئوليات التخطيط والتنسيق بين الجهات المختلفة، فإنه يمكن رصد الآتي:

- ضعف التعاون بين الهيئة والجهات الأخرى باستثناء بعض الجهات كالشرطة والجيش.
- محدودية سلطة الهيئة في الإلزام والمساءلة: حيث علق قانون محو وتعليم الكبار (١٩٩١/٨) منح مسئولي الإشراف والمتابعة بالهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار سلطة الضبطية القضائية للمؤسسات التي لم تلتزم بتحرير أمية العاملين بها على صدور قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم، وهو ما لم يحدث حتى الآن. كذلك أجل القانون تنفيذ الحوافز السلبية - كاشتراط الحصول على شهادة محو الأمية للتعيين في الوظائف مثلاً- لمدة أربع سنوات بعد تاريخ العمل به استمرت حتى الآن.

تجربة المجلس القومي للمرأة بالفيوم:

أوضحت تجربة المجلس القومي للمرأة بالفيوم أن القضية الأساسية في محو الأمية هي كيفية جذب الأميين - وخاصة الإناث- إلى فصول محو الأمية حيث إن:

- ٢٠٠٠٪ فقط من كل من الذكور الأميين و الإناث الأميات في فئة العمر ١٤ - ٣٥ قد التحقوا بالفصول.
- معدل التسرب من الفصول مرتفع (حوالي ٤٧٪ من الإناث و ٢٧٪ من الذكور).
- مستوى الارتداد إلى الأمية مرتفع (حوالي ٣٥٪ من الإناث الناجحات و٢٦٪ من الذكور الناجحين).

ومن هنا فإن المشروع القومي للتعليم الذي يهدف إلى القضاء على الأمية عام ٢٠٠٧ يتطلب:

- اتباع أساليب جديدة في التنفيذ تتعامل مع ضعف الحافز لدى الأميات في الالتحاق.
- ضرورة ملاءمة نظام الالتحاق مع ظروف الأميات.
- ضرورة أن يكون المحتوى الدراسي قادراً على استمرار جذب الأميات للفصول وأن يحقق النجاح وعدم الارتداد.

وبالنظر إلى الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال محو أمية المرأة وتعليم الفتيات يمكن الإشارة إلى ما يلي:

**١- تطبيق عدة استراتيجيات مكملة للتعليم النظامي:**

- مدارس الفصل الواحد التي أنشئت تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك، لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للفتيات في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية. وكان من بين مبررات هذه المدارس استيعاب الفتيات اللاتي لم يلتحقن بالتعليم أو تسربن منه ومازلن في فئة العمر ٨ - ١٤ سنة. وتتميز هذه المدارس بالمرونة في مواعيد الدراسة. وقد بلغ عددها في جميع المحافظات في عام ٢٠٠٠ ( ٢٤٣٥) مدرسة. وعدد الملتحقات قرابة ١٠ آلاف فتاة.
- مدارس المجتمع، والتي أنشئت طبقاً لاتفاقية بين برنامج التربية باليونيسيف ووزارة التربية والتعليم، بهدف ضمان التحاق كل طفل بالمدرسة وبخاصة البنات، وتشجيع الاعتماد على الذات والمصادر غير الحكومية في توفير

وصيانة المدارس.
× وتتميز هذه المدارس بالمرونة في مبادرة تعليم الفتيات التى أعلنتها السيدة الفاضلة سوزان مبارك. والتى تستهدف كفالة حق الفتاة فى التمتع بفرصة التعليم النظامى الأساسى بنهاية ٢٠٠٥. والارتقاء بجودة التعليم. وإلحاق جميع الأطفال من الجنسين بتعليم جيد النوعية بحلول عام ٢٠١٥. وقد جاءت هذه المبادرة مواكبة لما أعلنه السيد رئيس الجمهورية بأن تطوير التعليم هو المشروع القومى الأكبر لمصر والدعامة الرئيسية للأمن القومى. وقد أعلنت السيدة الفاضلة سوزان مبارك بدء تنفيذ الخطة القومية لتعليم الفتيات فى الخامس من يناير ٢٠٠٣. وتشمل مبادرة تعليم الفتيات سبع محافظات هى: البحيرة. والفيوم. والجيزة. وبني سويف. والمنيا. وأسيوط. وسوهاج. وتشمل الشريحة المستهدفة حتى عام ٢٠٠٧ (١٧٩١٣٩) فتاة خارج التعليم من سن (٦-١١سنة) يحتجن إلى إنشاء (٥١١٩) فصلاً لاستيعابهن. وقد وجهت خطة السنة الأولى لتنفيذ ١٠٪ من الهدف المحدد حتى عام ٢٠٠٧. وساهم فى إعداد هذه الخطط الإجرائية للمحافظات السبع المستهدفة في مصر جميع الجهات المعنية. سواء الأهالي. أو المجتمع المدنى. أو الجهات الحكومية أو الشعبية.

**٢ - الانخفاض المستمر في نسب الأمية** من (٤٩,٤٪) في ١٩٨٦ إلى (٣٠,٥٩٪) في عام ٢٠٠٢. حيث إن متوسط نسبة الانخفاض السنوي قد زاد من ١٪ بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦ إلى ما يقارب ١,٥٪ فى الفترات الحديثة. ومن جهة أخرى فقد أشارت تجربة الفيوم إلى أن الاهتمام المتزايد بمحو الأمية قد أدى إلى مضاعفة نسبة الالتحاق بين الإناث بالفيوم حوالي ٢٠ مرة (بين ١٩٩٦ - ٢٠٠٢). ومع ذلك فإن مستويات الالتحاق والانخفاض السنوي في أعداد الأميات مازالت أقل من المستهدف. الأمر الذي قد يتطلب ٢٣ عاماً للقضاء على الأمية بين الأفراد فى الشريحة العمرية من ١٤ إلى ٣٥ في حالة استمرار نفس مستويات الانخفاض فى الفيوم.

**السياسات المقترحة:**

تشتمل السياسات التي يقترحها الحزب والحكومة لدعم جهود محو الأمية وتعليم الفتيات على محورين أساسيين: سد منابع الأمية (المحور الوقائي). والتعامل مع المشكلة ذاتها (المحور العلاجى):

**أولاً: سد منابع الأمية. ويقترح هنا:**

**١- إعطاء أولوية لتنفيذ قانون إلزامية التعليم. وذلك من خلال:**
- توفير عدد كافٍ من المدارس. مع ضرورة توفير الموارد اللازمة لتغطية جميع التكاليف غير المباشرة للتعليم والطاردة للفقراء.
- تكليف جهة سيادية محلية برصد الأطفال غير الملتحقين. واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التحاقهم بالمدارس النظامية. مع فرض عقوبات رادعة لعدم الالتحاق.
- تقديم بعض المزايا الإضافية للفتيات. مع التصدي للمعوقات ذات الطبيعة الخاصة بالفتاة كبعد المسافة عن المدرسة. أو الدراسة خلال الفترة المسائية. أو عدم وجود مدرسات.
- إدخال مناهج محلية تتلاءم مع احتياجات الفتيات.

**٢- المتابعة الدقيقة للمتسربين. واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التسرب. وذلك من خلال:**
- التأكيد على دور وزارة التربية والتعليم فى توفير البيانات الإحصائية والمؤشرات التفصيلية الملائمة لمتابعة التسرب. وفى تكليف الأخصائيين الاجتماعيين بإصدار التقارير الدورية لمتابعة أوضاع التسرب والإجراءات التي تم اتخاذها.
- توفير استراتيجية وحزمة من الإجراءات الكفيلة بمنع التسرب قبل التعليم الأساسي. مع مراعاة أن أسباب تسرب الإناث تختلف عن الذكور.
- وضع خطة لمتابعة نسب القيد والتسرب في جميع مناطق الجمهورية وخاصة النائية منها وتنفيذ برامج لتدريب المدرسات على الأساليب الحديثة في التربية. من خلال:
- تكليف المشايخ والعمد بالقرى ورؤساء الأحياء بالمدن بمراجعة سجلات المواليد.

ومتابعة السن القانونية لكل فتاة فى مرحلة التقدم للمدرسة.
- تدريب المدرسات على كيفية التعامل مع التلميذات مع تحفيزهن على دراسة أساليب التربية المناسبة، وضرورة أن يشمل تقييمهن معدل استمرارية الفتاة وحصولها على شهادة التعليم الأساسي.
- وضع نظام لقاعدة بيانات دقيقة للمواليد، مع ضرورة متابعة التحاق الفتيات بالمدارس.
- إعداد وتنمية قدرات الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بمدارس التعليم الأساسي، على أن يكون من ضمن مهامهم متابعة التسرب والتعرف على أسبابه ومعالجته.

**٣- مواجهة عمالة الأطفال، حيث إنها من أهم أسباب عدم الالتحاق والتسرب.** مع الأخذ في الاعتبار أن هناك نوعيات من العمل جاذبة للإناث يجب الاهتمام بالتصدي لها كالعمل كخادمات في المنازل، أو فى بعض الأعمال الزراعية.

**٤ - تدعيم الجهود الخاصة بتعليم الفتيات، ويقترح هنا:**

× تفعيل آليات مبادرة تعليم الفتيات، وتحقيق أهدافها وتعميمها والمشاركة في مواجهة تحدياتها المتوقعة، وذلك من خلال التعاون و التكامل مع جميع مؤسسات المجتمع المدني، وأمانة المرأة على المستوى القاعدي للحزب الوطني، إلى جانب لجان التعليم والاقتصاد التابعة لأمانة السياسات. وتشمل تلك الآليات:
- ترويج المبادرة كنموذج إيجابي للمشاركة المجتمعية ومحاولة تعميمها على جميع المناطق الجغرافية.
- استثمار الآليات المتاحة لصالح مبادرة تعليم الفتاة مثل (مشروع شروق/ قروض الصندوق الاجتماعي والمنظمات الدولية).
- التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث والاستفادة بالدراسات العلمية، وكذلك استثمار الطلاب في تنفيذ قوافل التوعية.
- عقد اللقاءات التشاورية لمناقشة أسباب الفجوة والتفاوتات النوعية والجغرافية بين الأقاليم.
- متابعة وتقييم فاعلية الأنشطة الثقافية والرياضية، واكتساب المهارات الحياتية للفتيات في المدارس الحكومية وتخصيص أيام أو فترات محددة لهن.
- نشر مفاهيم التكامل الاجتماعي، واستثارة الدافع الديني في مجال التعليم كمدخل تنموي لأموال الزكاة والصدقات.
- تجميع الخبرات الرائدة السابقة للجمعيات الأهلية، وخاصة في مجال تحفيز الأسر الفقيرة للتعليم على المستوى المحلي والعالمي.
- إعداد أدلة إرشادية لتوجيه الجمعيات العاملة في مجال التعليم، بالتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية.
- قياس أثر برامج المبادرة على الفتاة أو أسرتها ووصول الخدمة للفئة المستهدفة.
- إعلام المجتمع المدني بأهداف التعليم بمدارس الفصل الواحد أو مدارس المجتمع والأنشطة الخاصة بها.
× تقييم الاستراتيجيات المكملة للتعليم النظامي كمدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع لتحديد مدى نجاحها في تحقيق الهدف ومدى قابليتها للتعميم، من حيث التكلفة والعائد ومدى قدرتها على استيعاب الفتيات خارج نظام التعليم، وكذلك مدى تكاملها مع نظام التعليم الأساسي.
× تصميم وتنفيذ برامج تعليم مهني للمتسربات اللاتي تحول قدراتهن دون استكمال الدراسة بالتعليم الأساسي، عن طريق استثمار الأبنية المتاحة، حيث يتم إلى جانبها تعليم الفتاة أصول القراءة والكتابة والعمليات الحسابية البسيطة المؤهلة لدخول سوق العمل، على أن يتم تدريبها على الحرف الصناعية المختلفة، ولضمان نجاح هذه الفكرة يقترح مايلي:
- أن تخضع برامج التعليم المهني للإشراف التام من قبل وزارتي التعليم والصناعة والصندوق الاجتماعي.
- ألا تتجاوز مدة الدراسة العامين؛ حتى لا تمل الفتيات من طول مدة الدراسة.
- إتاحة مدرسة بكل مركز إداري؛ حتى لا يشق على الفتيات التنقل والسفر، مع إعفائهن من المصروفات.
- قبول الفتيات المتسربات من التعليم، دون التقيد بسن معينة.
- منح الفتاة فى نهاية المدة التدريبية شهادة

إجازة تحصل بموجبها فوراً على قرض من إحدى الجهات المانحة للقروض.

• إعداد دراسات جدوى اقتصادية تستهدف ترشيد الإنفاق الاستثماري، وتعظيم العائد، وتحقيق كفاءة التكلفة، بما يدعم خطة الاستثمارات المطلوبة لمبادرة تعليم الفتيات، والقضاء على الفجوة النوعية، والتي تتطلب إنفاق نحو (٣٠٢) مليون جنيه بالعام الأول وذلك لتفعيل المبادرة بكل محافظة.

• تفعيل دور الإعلام باستخدام الأعمال الدرامية التي توضح الآثار السلبية للأمية على المجتمع بصفة عامة، وعلى المرأة والأبناء والأسرة بصفة خاصة، و باستضافة الشخصيات الدينية والعلمية والفنية التي تحظى بشعبية كبيرة للحديث معهم عن أهمية العلم والتعليم، وبعقد اللقاءات المختلفة مع المتحررات من الأمية لشرح أثر التعليم عليهن، وبتنفيذ إعلانات وتنويهات تلفزيونية مدروسة وجاذبة وواضحة عن خطورة أمية الإناث.

• تفعيل دور المجتمع المحلي ومجالس الآباء في إدارة المدرسة وبخاصة فيما يتصل بمواجهة مشكلات الفتيات التعليمية والاجتماعية، من خلال برامج لمواجهة نفقات تعليم الفتيات، ودعم الأسر الفقيرة، ومساندتها في تحقيق أعباء التعليم، واستثارة المجتمع المحلي لدعم التعليم وتحقيق التكامل والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المحلي.

• العناية بمرحلة الطفولة المبكرة، حيث تشكل برامج العناية بالطفولة المبكرة استراتيجية لزيادة معدلات التحاق الفتيات وإسهاماً في القضاء على ممارسات التمييز ضد الأنثى، وفي تحضير الفتيات والفتيان للتعليم الابتدائي.

**ثانياً: سياسات علاج مشكلة الأمية، ومن السياسات المقترحة هنا:**

**١ - إلزام الهيئات والمؤسسات الحكومية والقطاعين الخاص والأهلي بضرورة محو أمية عامليها وفق خطة محددة (بالاسم) مع متابعة تنفيذ ذلك، من خلال:**

• توجيه جزء من حصيلة صندوق الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية المنصوص عليها بالمادة ٢٣ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ إلى محو أمية العاملين بالمنشآت التي بها ٢٠ عاملاً فأكثر.

• الاستفادة من البرامج التدريبية المنفذة بمراكز التدريب المهني المنتشرة على مستوى الجمهورية، بتضمينها أهدافاً لمحو أمية العاملين الأميين الملتحقين بتلك البرامج.

**٢ - تدعيم جهود الجمعيات الأهلية في مجال محو الأمية، عن طريق:**

• توفير التمويل اللازم للجمعيات الأهلية لإقامة مشروعاتها وبرامجها لمحو الأمية، من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، وحسابات الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظات ورجال الأعمال والقطاع الخاص، وهيئة محو الأمية وتعليم الكبار.

• إدماج الجمعيات الأهلية في خطة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، ومشاركة هذه الجمعيات في برامج الهيئة في مجال التدريب المهني.

• إمداد الجمعيات بأدلة وكتب محو الأمية ومستلزماتها من خامات ومعدات وتوفير الفصول الدراسية داخل الجمعية أو خارجها حسب إمكاناتها.

**٣ - وضع سياسات عامة لجذب الأميين ومواجهة ضعف الحافز للالتحاق بفصول محو الأمية، وذلك عن طريق عدة آليات، منها:**

• الاهتمام بالدارسين في فصول محو الأمية ومنحهم مجموعة من الخدمات التي تقدم في المدارس العامة.

• السماح للناجحين بفصول محو الأمية بالالتحاق بالمدارس النظامية وتخفيف القيود الموضوعة لذلك، أسوة بمدارس الفصل الواحد فعلى الرغم من أن القانون يسمح لمن حصل على شهادة محو الأمية بالالتحاق بالمرحلة الإعدادية، وذلك حتى سن ١٨ سنة، فإن ذلك لا يحدث في الواقع.

• تقديم خدمات محو الأمية، بالتكامل مع خدمات أخرى مثل الخدمات الصحية، كما يمكن توزيع منتجات التدريب المهني على الطلبة ولو بأسعار خاصة.

**٤ - العمل على تحسين خدمة محو الأمية وتحفيز القائمين عليها على الأداء الجيد من خلال:**

• مساندة الجهات المنفذة بتطوير المناهج المتعلقة ببرامج محو الأمية. وبإضافة برامج لتنمية الدخل وتحسين الوضع الاجتماعي.

• تقديم حوافز إيجابية ترتبط بالإنجاز والأداء الكفء. كأسبقية التعيين في الوظائف.

• مشاركة طلبة الجامعات " خاصة من كليات التربية" في فترات الإجازة الصيفية في محو الأمية ضمن مشروع قومي يجند طاقات الطلبة لهذا الهدف.

• تكليف الخريجين بالخدمة العامة للعمل في فصول محو الأمية. وعدم إعطائهم شهادة الخدمة العامة إلا بعد محو أمية عدد معين.

• تكليف المعافين من الخدمة العسكرية أو المؤجل تجنيدهم بمحو أمية عدد معين. كما يمكن دراسة إمكانية وجود تمييز في المعاملة العسكرية مرتبطة بمحو الأمية.

**٥ - تطبيق نظام معلومات تفصيلي**

يمكن من التحديد الدقيق للأعداد المستهدفة والموارد المتوافرة والمطلوبة كخطوه أولى للتخطيط السليم. وضبط الأداء التنفيذي ومساندته. إضافة إلى اتباع الأسلوب العلمي في تحديد أسباب عدم الالتحاق ومعوقات الأداء. ومن المقترح تعميم نظام معلومات محافظة الفيوم. وفي هذا الإطار. يمكن أن يقوم الحزب بدورهام في المشاركة في تسهيل عملية حصر السكان وتحديد الأميين من خلال كوادره المنتشرة في كل المربعات السكنية. كما يمكن أن تقوم مراكز دعم القرار بدور في إدخال بيانات الحصر على الحاسب باستخدام قواعد البيانات التي سبق تصميمها لمحافظة الفيوم. ومن الجدير بالذكر أن المجلس القومي بصدد صياغة منهجية علمية للحصر وإدخال البيانات وتحديثها. حيث يمكن استخدام هذه المنهجية بعد تدريب المعنيين في كل محافظة.

# تحسين المستوى الصحي للمرأة المصرية

## الرؤية والأهداف:

أكدت توجهات الحزب، والتي ظهرت في ورقة المرأة المقدمة للمؤتمر العام الثامن على أهمية رفع المستوى الصحي للمرأة: باعتباره ركيزة أساسية تضمن مشاركة المرأة في التنمية من ناحية، وتسهم في الوصول إلى جيل جديد يتمتع بالصحة من ناحية أخرى. ويرى الحزب أن درجة مساهمة المرأة في التنمية تتأثر بحالتها الصحية، كما أن المرأة التي تتمتع بصحة جيدة تكون أقدر على اتخاذ قرارات تتعلق بحياتها الصحية بصفة عامة، وحياتها وحقوقها الإنجابية بصفة خاصة. ولذلك، فإن مراعاة النوع الاجتماعي في برامج الصحة الإنجابية - خاصة تنظيم الأسرة - من شأنه تفعيل هذه البرامج، وضمان تحقيقها لأهدافها.

والصحة الإنجابية، كما عرفها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هي: "حالة رفاهة كاملة بدنياً وعقلياً واجتماعياً في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز الإنجابي ووظائفه وعملياته، وليست مجرد السلامة البدنية من المرض أو الإعاقة". ومن ثم، فإن الصحة الإنجابية ليست مقصورة على مرحلة الأمومة فقط، ولكنها تغطي صحة المرأة في مراحلها العمرية المختلفة.

وتركز هذه الورقة على توصيف الوضع الراهن فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، مع توضيح المعوقات والتحديات في هذا الإطار والسياسات المقترحة للتعامل معها.

## تحديات الوضع الراهن:

### ١- ختان الإناث:

رصد المسح الديمجرافي الصحي في مصر لعام ٢٠٠٠، أن ٩٧٪ من السيدات المتزوجات في سن ١٥ - ٤٥ سنة قد جرى ختانهن، امتثالاً للتقاليد والعادات المتوارثة، وأن ٨٠٪ من السيدات المتزوجات في سن ١٥ - ٤٩ سنة سيعملن على ختان بناتهن.

إن الختان عادة ظهرت قبل الإسلام والمسيحية واليهودية، وانتقلت إلى مصر بين ٢٤ و٢٥ قبل الميلاد، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن الختان عادة مقترنة بتقاليد بعض القبائل، وإلى أنه ينتشر، نتيجة للإعتقاد بأنه حماية خلقية للأنثى. ويؤكد الأطباء على ما لهذه الممارسة من آثار خطيرة وسلبية على صحة الفتاة ونفسيتها، وعلى مستقبلها كزوجة وأم، وعلى أنها تنعكس سلباً على توازنها النفسي كإنسانة.

وبالرغم من المضاعفات الصحية التي يسببها الختان، فإنه لا يوجد تشريع يوقف هذه الممارسة الضارة، حيث يقتصر الأمر على وجود قرار صادر من وزير الصحة في عام ١٩٩٧ بمنع هذه الممارسة.

ومن هنا يتبنى الحزب التصدي لظاهرة ختان الإناث، استناداً إلى آثارها السلبية على الفتاة المصرية، مؤكداً على أهمية الدعوة إلى زيادة وعي المجتمع بهذه الممارسة الضارة.

**٢- ارتفاع معدل وفيات الأمهات:**

إذا كان معدل وفيات الأمهات قد انخفض من ١٧٤ لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة فى عام ١٩٩٣ إلى ٨٤ لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٠. فإن هذه النسبة لا ترقى لطموحاتنا، خاصة بالمقارنة بالدول المجاورة. كما أنها تعد مؤشراً على الحاجة إلى توجيه المزيد من الجهود نحو جودة الرعاية الصحية للنساء، عن طريق الاهتمام بالرعاية فى فترة الحمل، والمتابعة الدقيقة فى عنابر الولادة، وتدريب الأطباء وهيئة التمريض، وتوفير الأجهزة في حالة الطوارئ، واتباع نظام موحد وصارم للإحالة في الحالات الحرجة. ويشير تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف التنموية للألفية إلى قدرة مصر على تحسين نسبة وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥.

معدل وفيات الأمهات عام ٢٠٠٠ لكل (١٠٠,٠٠٠) حالة

**٣- الإصابة بالأنيميا:**

أظهر المسح الديموجرافى الصحي لعام ٢٠٠٠ أن من بين كل ١٠ سيدات ثلاث منهن يعانين من الأنيميا، وأن ٤٥,٤ ٪ من السيدات الحوامل يعانين أيضاً من الأنيميا. وتعد الإصابة بالأنيميا في أثناء الحمل خطراً على حياة الأم والطفل، لأنها تسبب أحياناً ولادة طفل ناقص النمو. وتصل نسبة ولادة الأطفال ناقصي النمو في مصر إلى ١٠٪، وهى نسبة أعلى من مثيلتها في كثير فى الدول المجاورة. كما تؤدي الإصابة بالأنيميا إلى إرتفاع مخاطر الوفاة للأمهات والأطفال وتؤدى إلى ولادة أطفال مبتسرين، بالإضافة إلى ضعف المرأة، وعدم قدرتها على مقاومة المرض. وترجع أسباب الأنيميا في كثير من الأحيان إلى عدم التغذية السليمة، سواء بين السيدات أو بين فتيات المدارس، وإلى تفضيل تغذية الصبية عن الفتيات، إضافة إلى وجود فجوة فى التعليم بين الذكور والإناث، حيث أكدت دراسات عديدة على أن مستوى التعليم يؤثر على مستوى التغذية، وبالتالى، فإن عدم المساواة بين النوع الاجتماعى فى التغذية يؤثر على طبيعة الحياة التى تعيشها الأنثى، كما يؤثر على صحتها.

**٤- تنظيم الأسرة:**

تنتشر مراكز تنظيم الأسرة في جميع أنحاء الجمهورية، حيث بلغ عددها ٥٣٠٥ مركزاً في عام ٢٠٠٠. ونتيجة لتكاتف الجهود المختلفة الحكومية وغير الحكومية لتقديم خدمات تنظيم الأسرة وصلت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٥٦ ٪ في عام ٢٠٠٠. ولارتفاع نسبة الخصوبة أثر عكسي على زيادة فقر الأطفال، خاصة أن المرأة التى تقوم بتربيتهم ترتفع نسبة أميتها فى مصر لتصل إلى ٥١ ٪ كما توجد حوالى ١٩,٢٪ من السيدات المتزوجات تلدن ٦ أطفال أو أكثر، وهي نسبة مرتفعة، وفقاً للمعدلات الدولية. ويدل هذا على أن صحة المرأة الإنجابية في حاجة إلى المزيد من الرعاية كما يتطلب زيادة وعيها الإنجابي مزيداً من الخطط والبرامج الصحية. ويتضح ذلك من خلال ملاحظة مايلي:

- عدم ربط تنمية المرأة ببرنامج تنظيم الأسرة.
- ضعف المشورة اللازمة في وحدات تنظيم الأسرة.
- عدم تقديم المعلومات الدقيقة عن الصحة الإنجابية، ووسائل تنظيم الأسرة.
- عدم معرفة مقدمي الخدمة من الأطباء وهيئة التمريض للوسائل الحديثة في تنظيم الأسرة، وعدم تدريب الكوادر التى تعمل فى هذا المجال.
- عدم وجود جهاز منفصل خاص بالتقييم الستوي المستمر لجودة الخدمة، وبمعرفة أوجه القصور، وعدم الإقبال على وحدات تنظيم الأسرة.

**٥- الإعداد الصحي للفتيات فى مرحلة الشباب:**

تؤثر عادات وتقاليد المجتمع على زيادة الفجوة

النوعية، حيث إنها تضع قيوداً على الوعي الصحي للمرأة. ويظهر ذلك جلياً في مدارس الفتيات، خاصة أن القائمين على التدريس لا ينقلون المعلومات السليمة للفتيات عن الصحة الإنجابية، وعن الحياة الزوجية، باعتبارهما موضوعات محظورة. ويظهر تأثير ذلك، بملاحظة أن ٣٧٪ من السكان في مصر أقل من ١٥ سنة، وأن ٤٠,٦٪ في الفئة العمرية من ١٥-٤٠ سنة. كما يوجد حوالي ١٢ مليون أنثى في مصر في الفئة العمرية من ١٥-٤٤ سنة.

## السياسات المقترحة:

يقترح كل من الحزب والحكومة حزمة من السياسات لتحسين صحة المرأة المصرية، وذلك كما يلي:

**١ - مواجهة ختان الإناث**، من خلال حملات توعية مجتمعية بمنهج موحد بسيط في المدارس، والتجمعات الشبابية، ومراكز الرعاية الصحية الأولية. كما يمكن إشراك واضعي السياسات، وقادة المجتمع في حملات التوعية، لنبذ هذه الممارسة، مع التأكيد على أن نبذ الممارسات الضارة لا يعني التفريط في القيم.

**٢ - العمل على خفض معدل وفيات الأمهات، من خلال:**

- توفير بروتوكول موحد للولادة الطبيعية، وآخر لعلامات الخطر والإحالة.
- التدريب المستمر للأطباء وهيئة التمريض.
- تدريب القابلات على الإحالة، وعلامات الخطر والتعريف بأقرب مستشفى لذلك.
- تطوير أماكن استقبال حالات الولادة بجميع المستشفيات، وأقسام النساء والتوليد بالمستشفيات الجامعية، وتجهيزها بما يلزم.
- التوعية المستمرة لحديثي الزواج على أهمية متابعة الحمل، وعلامات الخطر في عيادات تنظيم الأسرة.
- وضع نظام معتمد لإحالة الحالات الخطرة لجميع القائمين والمشرفين على عملية الولادة.
- وضع نظام للمساءلة في حالات وفيات الأمهات، وتحديد جهة لتلقي الشكاوى، وتقييم أسباب الوفاة، حسب البروتوكولات الخاصة بالولادة وحالات الخطر والإحالة.

**٣ - العمل على خفض معدلات الإصابة بالأنيميا، من خلال:**

- نشر الوعي الغذائي الصحي في الأسر والتأكيد على أهمية صحة الفتيات لمستقبل حياتهن الإنجابية.
- دعم برنامج لتحليل الدم للفتيات، للكشف عن الأنيميا، ضمن حزمة خدمات التأمين الصحي بالمدارس والجامعات.

**٤ - تطوير برامج تنظيم الأسرة، من خلال:**

- تقديم برامج تنظيم الأسرة داخل المفهوم الشامل للصحة الإنجابية، على أن يتم تكثيف الجهود في المناطق التي يرتفع بها معدل الخصوبة، والمناطق التي تنخفض فيها معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- تحفيز المحليات، لمتابعة هذه البرامج، وتقييمها، وتقديم المقترحات.
- التنسيق مع القطاع الخاص، لتقديم الخدمة بتقنية موحدة، وحسب دليل قومي.
- تدريب العاملين بوحدات تنظيم الأسرة.
- نشر الرسائل الإعلامية غير المباشرة.
- تصميم برامج توعية في المدارس، والمعسكرات الصيفية.
- التنسيق بين الوحدات المختلفة، لتوفير المعلومات.
- إجراء البحوث والدراسات الخاصة بتكنولوجيا وسائل تنظيم الأسرة، وتوفير هذه البحوث للمصانع، للاهتمام بتصنيعها محلياً.
- تفعيل دور المجلس القومي للسكان، كجهاز متابعة على وحدات تقديم خدمات تنظيم الأسرة.
- تنويع وتوفير الوسائل الحديثة بأسعار مناسبة، خصوصاً لمحدودي الدخل.
- نشر منافذ الخدمة بأنواعها المختلفة، مع نشر العيادات المتنقلة.

**٥ - الإعداد الصحى للفتيات فى مرحلة الشباب.** من خلال نشر الوعي بالصحة الإنجابية، ونشر المعلومات الخاصة بالقضية السكانية، وذلك فى التجمعات الشبابية والمعسكرات والجامعات والنوادي ومراكز الشباب. ويمكن تقديم هذه المعلومات من خلال وسائل الاعلام المختلفه، والمؤتمرات، والندوات، والحلقات الدراسية، كما يمكن إدراج القضايا السكانية فى المناهج الدراسية.

# نحو تدعيم مشاركة المرأة في سوق العمل وقطاع المشروعات الصغيرة

## الرؤية والأهداف:

انطلاقاً من المبادئ الأساسية للحزب الوطني الديمقراطي والتى أعلنها في مؤتمره العام الثامن، يسعى الحزب إلى تمكين المرأة اقتصاديا، ومواصلة الجهود لتحقيق المزيد من المشاركة الفعالة للمرأة في التنمية الاقتصادية، ومن ثم يرى الحزب أن هناك حاجة ملحة لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، خاصة في مجال المشروعات الصغيرة، والتى تمثل مجالاً خصباً للمرأة المصرية، وتحقق التوازن بين واجباتها الأسرية والإنتاجية، وتتيح الفرصة لاستهداف قطاعات عريضة من النساء.

## تحديات الموقف الراهن:

على الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادى فى السنوات العشر الأخيرة - حيث تبلغ نسبة مساهمتها في سوق العمل ٢٢٪ من إجمالى القوى العاملة - فإن ذلك ما زال دون المستوى المأمول. ويشير التقرير الذي أعدته وزارة الإعلام، والمجلس القومى للسكان عام ٢٠٠١ إلى أن نسبة البطالة بين النساء أعلى منها بين الرجال. فضلاً عن أن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل لا تتعدى ٢٥٪، مما يعنى عدم الاستفادة من الموارد البشرية المصرية رجالاً ونساءً بالقدر الكافي. وإذا كانت اتجاهات البطالة فى ازدياد، سواء بين الرجال أو النساء، فإن هذه الاتجاهات تعانى منها المرأة بشكل أكثر حدة سواء فى الحضر أو الريف، مما يمثل تحدياً كبيراً خاصة في ظل ارتفاع نسبة النساء اللاتي يعلن أسراً.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الطابع الذي يغلب على مشاركة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية هو الطابع التقليدى الذى يتمثل فى النشاط الخدمي والزراعى، حيث تمثل نسبة المرأة فى قطاعات الإدارة العامة، والتعليم، والصحة، والعمل الاجتماعى، وخدمات المجتمع والقطاع الزراعي ما يقرب من ٧٠٪ من المساهمة الكلية لها فى سوق العمل. وفى مقابل ذلك تنخفض نسبة مشاركة المرأة فى العديد من الأنشطة الاقتصادية، مثل النقل والتشييد. وتعد الحكومة الموظف الرئيسي للمرأة المصرية، حيث تصل نسبة مشاركة النساء فى العمل الحكومى إلى ٣٣٪، فى حين تصل هذه المشاركة فى القطاع العام إلى ٢٢٪، كما تتراوح نسبة النساء في وظائف الإدارة العليا بين (٧-١٥٪). وفى القطاع الخاص تصل نسبة مشاركة النساء إلي ١٧٪ كما ينخفض إقبال المرأة على المشاركة في إنشاء المشروعات الخاصة مقارنة بالرجال.

وتشير إحدى الدراسات التي تم تقديمها لمنتدى المرأة المصرية وسوق العمل عام ٢٠٠١ إلى أنه بتحليل خريجي ١٢٣٧ مركزاً تدريبياً في مصر في عام ١٩٩٨، اتضح أن نسبة الخريجات من هذه المراكز تمثل ٢٨٪ من مجموع المتدربين. كما تتركز نسبة ٦٠٪ من المتدربات في مراكز الشئون الاجتماعية والأسر المنتجة، في حين تكاد تختفي المرأة في مراكز التدريب في مجالات الصناعة، والكهرباء، والاتصالات، مما لا يؤهلها للدخول في المجالات الجديدة ذات الدخل المرتفع نسبياً.

وإذا انتقلنا إلى قطاع المشروعات الصغيرة، فإنه يلاحظ انخفاض مشاركة المرأة المصرية فيه، حيث يبلغ نصيبها من إجمالي المشروعات الصغيرة المقدمة من الصندوق الاجتماعي للتنمية ٢٤٪ فقط. كما تشارك المرأة المصرية بنسبة ٥٪ في مجال العمل الحر، مقابل ١٩٪ للرجال. وتبدو المرأة أكثر تأثراً بالمعوقات التي تواجه هذه المشروعات في مصر وعلى رأسها: تعقد الإجراءات، وعدم تواجد قاعدة معلومات عن بدائل وفرص الاستثمار، وضعف مصادر التمويل، والافتقار إلى مراكز التكنولوجيا، وعدم توافر المهارات البشرية، وعدم كفاءة النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية. ويرجع ذلك إلى نقص خبراتها ومهاراتها وعدم معرفتها بالبدائل المتاحة وفرص الاستفادة منها.

وبصفة عامة، تتعدد أسباب انخفاض مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل ومن بينها:

- ارتفاع مستوى الأمية بين الإناث، حيث تبلغ نسبة الأمية بين النساء ثلاثة أمثال مثيلتها بين الرجال.
- انخفاض نسبة التحاق المرأة بالكليات العملية مقارنة بالرجل، حيث تبلغ النسبة حوالي ٣٠٪ تقريباً من مجموع الطالبات في التعليم العالي، مما يكرس النموذج السائد للتشغيل، وهو العمل في الحكومة والوظائف الإدارية والمكتبية. ويتضح ذلك أيضاً من ملاحظة تركز الإناث في التعليم المتوسط حيث تصل نسبتهن من إجمالي التلاميذ في المدارس التجارية إلى ٦١,٨٪، وفي المدارس الصناعية إلى ٤٣,٧٪، وفي المدارس الزراعية إلى ٢٠,٩٪؛ مما يضعف من فرصهن في المجالين الصناعي والزراعي.
- انخفاض المستوى الصحي للمرأة المصرية فلازالت هناك العديد من التحديات التي تجب مواجهتها، خاصة فيما يندرج تحت مكونات الصحة الإنجابية للمرأة كالعادات والتقاليد والموروثات التي تهتم بتنشئة الرجل أكثر من المرأة، والذي ينعكس على مجالات التعليم والرعاية الصحية والتوظف. وعلى الرغم من هذه التحديات المشار إليها، فإن سجل الإنجازات التي حققتها الحكومة في إطار تدعيم مشاركة المرأة في سوق العمل، وفي قطاع المشروعات الصغيرة تؤكد إمكانية التغلب على هذه التحديات. ومن أهم هذه الإنجازات:
- إنشاء وحدات لتكافؤ الفرص في بعض الوزارات.
- تطوير أداء النقابات في مجال دعم قدرات المرأة العاملة.
- إنشاء مراكز لخدمة المرأة العاملة، والتي بلغ إجمالي المستفيدات منها ١٩٩٥٠٠ مستفيدة في عام ٢٠٠١.
- تبني الصندوق الاجتماعي للتنمية منذ إنشائه في عام ١٩٩١ لمنهج المرأة والتنمية من خلال إنشاء وحدة المرأة والتنمية، التي تحولت بعد ذلك إلى النوع الاجتماعي لضمان حصول المرأة على فرص متكافئة في مجال التوظيف.
- إقامة مجموعة متنوعة من المشروعات استهدفت تنمية المرأة الريفية، وتحسين مستواها ومحو أميتها.
- قيام المجلس القومي للمرأة بتطبيق استراتيجية لتفعيل مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل والاستفادة من مساعدات المنظمات الدولية في التمكين الاقتصادي للمرأة، وذلك من خلال وضع استراتيجية لتفعيل مشاركة المرأة في قطاع المشروعات الصغيرة، وتوقيع بروتوكول مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لزيادة مشاركتها في المشروعات الصغيرة إلى ٥٠٪.

## السياسات المقترحة:

يتوجه كل من الحزب والحكومة بمجموعة من السياسات لزيادة مشاركة المرأة في سوق

العمل، وقطاع المشروعات الصغيرة.

**أولاً: سوق العمل:**

- إدماج النوع الاجتماعي في استراتيجية وزارة القوى العاملة، ومكاتب التشغيل.
- إدماج النوع الاجتماعي في استراتيجية المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية.
- تفعيل دور إدارات المرأة في الوزارات في مواجهة الفجوات النوعية.
- وضع البرامج الداعمة لتنمية مهارات المرأة في القطاعين الحكومي والأعمال العام وتأهيلها للمناصب القيادية، مع تسليط الضوء على النماذج النسائية الناجحة.
- مساعدة العمالة الزائدة من النساء الناجمة عن برامج الخصخصة، من خلال برامج التدريب التحويلي في المجالات المطلوبة في سوق العمل، مع تقييم مدى مساهمة هذه البرامج في توفير فرص عمل جديدة.
- إدماج النوع الاجتماعي في سياسات التشغيل والتدريب، وزيادة فرص المرأة في التدريب الذي تقدمه الوزارات المختلفة.
- تفعيل دور المرأة، وزيادة فرصها في سوق العمل في القطاع الخاص.
- التوعية القانونية للعاملات بواجباتهن وحقوقهن تجاه علاقات العمل.

**ثانياً: المشروعات الصغيرة:**

١ - تحديد المرأة المستهدفة، لما لذلك من أهمية كبيرة في تفعيل مشاركة المرأة المصرية في قطاع المشروعات الصغيرة، حيث يسمح ذلك باختيار آلية التعامل التي تتناسب مع كل فئة، فيمكن استهداف خريجة الجامعة عن طريق الجامعات، والمرأة الريفية من خلال برامج مكافحة الأمية والجمعيات الأهلية ونوادي المرأة وسبل الرعاية الاجتماعية (المعاشات). كما يمكن استهداف العاملة في قطاع الأعمال العام في ظل برنامج الخصخصة، من خلال إعادة تدريبها وتأهيلها للقيام بمشروع صغير يحسن الاستفادة من خبراتها السابقة.
ويرتبط بذلك تحديد الاحتياجات المرتبطة بكل فئة مستهدفة، مما يتيح وضع قوائم مشروعات تتفق مع هذه الاحتياجات من ناحية ومع أهداف الدولة الاقتصادية والمتغيرات الدولية والإقليمية من ناحية أخرى، ويتطلب ذلك تعاوناً بين الصندوق الاجتماعي والوزارات المعنية، مع الاستعانة بخبرات الجامعات ومراكز البحوث.

٢ - زيادة التوجه نحو الأخذ باعتبارات النوع الاجتماعي في برامج الجهات الفاعلة في دعم مشاركة المرأة في قطاع المشروعات الصغيرة، كالصندوق الاجتماعي، ووزارات العمل والصناعة والشئون الاجتماعية والتنمية المحلية بما يكفل زيادة استفادة المرأة من أداء هذه الجهات وخفض الفجوات النوعية بينها وبين الرجل.

٣ - وضع آلية للمتابعة والتقويم، وذلك من خلال متابعة وتقويم دور الجهات الفاعلة والمساندة في هذا المجال، بما يكفل تحديد المسئوليات والالتزام بها، وتحديد المعوقات ومحاولة تذليلها، ومن المؤكد أن المجلس القومي للمرأة سيكون له دور فاعل في هذا المجال.

# المـــــرأة

الأمانة العامة

المؤتمر السنوى

سبتمبر ٢٠٠٣

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

www.ndp.org.eg